ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Waist Journal for Human Sciences

Journal Homepage: https://wjfh.uowasit.edu.iq/index.php/wjfh/en

Research article

Indirect Syntactic Functions in the Structure of the Arabic Sentence: A Syntactic-Pragmatic Study

Lect. Dr. Nours Nouri Abdulhussein

University of Wasit -College of Education for Human Sciences- Department of Arabic Language

ARTICLE INFO

Keywords: Syntactic Functions, Pragmatics, Syntax

***Correspondence author*:**

nawras.no@uowasit.edu.iq

Received: 21 **June 2026**
Revised: 03 August 2026
Accepted: 12 August 2026
Published: 01 November 2026

1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences, Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

***Cite*:**

Abdulhussein, N. N. (2026). Indirect Syntactic Functions in the Structure of the Arabic Sentence: A Syntactic-Pragmatic Study. Wasit Journal for Human Sciences, 22(4/Pt1). https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss4/Pt1.2113

ABSTRACT

This study explores Arabic sentence structure as a dynamic, context-driven system rather than a static one. It focuses on "indirect grammatical functions," which go beyond basic roles like subject or object to fulfill specific communicative purposes dictated by context. These functions act as a bridge transforming formal syntax into impactful discourse. By utilizing mechanisms like fronting, delaying, and definiteness, they exploit grammar's latent potentials rather than deviating from rules. Ultimately, this highlights the profound bond between grammar and rhetoric, elevating language from mere statements to interactive constructions.

الوظائف النّحويّة غير المباشرة في بنية الجملة العربيّة – دراسة نحويّة تداوليّة

م. د نورس نوري عبد الحسين
جامعة واسط/ كلّيّة التربية للعلوم الإنسانيّة/ اللغة العربيّة

المُستخلص

تتناول هذه الدراسة جملة البنية العربيّة بوصفها منظومةً لغويةً حيّةً، لا تكتفي بالدور الإسناديّ الجامد، بل تنفتح على آفاق التداول والاستعمال؛ وترمي إلى استجلاء (الوظائف النحوية غير المباشرة)؛ وهي تلك الأدوار التي تتجاوز الدلالة المعجمية المباشرة أو الوظيفة النحويّة المألوفة (كالفاعليّة والمفعوليّة)، لتؤدّي غرضاً تواصليّاً دقيقاً يتحدّد بضوابط السياق ومقتضيات الحال.

وتبرز أهميّة هذه الوظائف في كونها الجسر الذي تعبر منه اللغة من مجرّد تركيبٍ صوريٍّ إلى خطابٍ مؤثِّر؛ إذ توظف آليات متعدّدة لصياغة المعنى بشكلٍ يلبّي رغبة المتكلم ويتوافق مع ذائقة المخاطب. فالوظيفة غير المباشرة هنا ليست انحرافاً عن القاعدة، بل استثمار لطاقاتها الكامنة، حيث يصبح النحو أداةً للدلالة لا مجرد قواعد للإعراب، مما يُظهر عمق الترابط الصميمي بين النحو والبلاغة في صياغة الرسالة اللغويّة، ناقلاً إياها من مستوى (الخبر المجرّد) إلى مستوى (الإنشاء المتفاعل).

الكلمات المفتاحية: الوظائف النّحويّة، التداوليّة، النّحو

المقدمة

إنّ بنية الجملة في اللغة العربية ليست اصطفافاً فحسب للألفاظ، أو تسلسلٍ آليٍّ لعناصر الكلام، بل هي هندسةٌ دقيقة تُشاد وفق مقاصدَ معنويّةٍ بالغة الدقّة، لا تُخطئها بصيرةُ المتدبّر. وفي قلب هذه الهندسة، تتمايز عناصرُ الجملة تمايزاً وظيفيّاً بالغ الأثر؛ فإذا كانت الوظائف النحويّة المباشرة—كالفاعل والمفعول به، والمبتدأ والخبر— تمثّل الأساس الذي تقوم عليه الجملة وتستقيم به، فإنّ الوظائف النحويّة غير المباشرة تُمثّل مرتكز هذا الأساس.

وإنّ هذه الوظائف غير المباشرة—المتمثلة في النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، والمضاف إليه، والجار والمجرور، والظروف، والتمييز—لم تُوضع في العربيّة تكراراً ولا حشواً، بل هي مفاتيحُ الدلالة التي تُقوّم المعنى، وتُحدّد الماهية، وتُقيّد الإطلاق، وتُضيق النطاق. فهي التي تنقل الكلام من الإجمال إلى التفصيل، ومن الإبهام إلى الوضوح، ومن العموم المطلق إلى الخصوص المقصود. فالجملة دون هذه الوظائف جسدٌ بلا معالم، وخطّ بلا ظلال، وبها يكتسي الكلام ثوبَ البيان الفائق.

ولئن درجت كتب النحو المتقدمة على إطلاق مصطلح (الفضلات) على كثير من هذه العناصر، فإن هذا الإطلاق—في حقيقته—لا يمسّ جوهرها ولا يُضعف شأنها؛ إذ إن مفهوم (الفضلة) هنا لا يعني الهوان أو التهميش، بل يعني السعة والمرونة؛ فالجملة تَستغني عنها نحويّاً في الظاهر، فتستقيم أركانها الإعرابيّة دونها، لكنها تَفقد دلاليّاً مقاصدها الدقيقة وغاياتها البيانيّة. إنّها فضلاتٌ في البناء الإعرابيّ، لكنّها جواهرُ في البناء الدلاليّ، وعناصرُ حيويّة لا غنى للناطق عنها متى أراد أن يُحكم رباط كلامه، ويُصيب مقتضى حاله.

من هنا، تبرز الحاجةُ الماسّةُ إلى إعادة النظر في موقع الوظائف النحويّة غير المباشرة من بنية الجملة العربيّة، لا بوصفها ملحقاتٍ هامشيةً أو زوائدَ ثانويةً، بل بوصفها شركاءَ أساسيين في صناعة المعنى، ومحدداتٍ دقيقةً لمسار الدلالة، تُوجّه المتلقي وتمنعه من التردد في فهم المقصد. وهذا البحث يسعى إلى استقراء هذه الوظائف، وتتبع أثرها العميق في تحويل النسق النحوي من قالبٍ صامت إلى دلالةٍ ناطقة، مُبيّناً كيف أنّ حركة الإعراب في هذه العناصر ليست ضرباً من التنظير الشكليّ، بل هي تفريغٌ دقيق للتعبير عن خلجات النفس ومقاصد العقل.

فإذا تجاوزنا المستوى التركيبيّ المحض إلى المستويين الدلالي والتداوليّ، نجد أن ما كان يُنظر إليه على أنه (فضلة) هو في حقيقته أداة لغويّة فاعلة وضروريّة لتحقيق الدلالة الدقيقة والتأثير المطلوب في الخطاب. فالحال ليس مجرّد وصف لهيئة الفاعل، بل هو أداة تصويريّة ترسم مشهداً حيّاً في ذهن المتلقي. والتمييز ليس توضيح لمبهم، بل هو آلية دقيقة لمنع اللبس وتحديد المقصود بدقة متناهية. والمفعول لأجله ليس مجرد ذكر للعلة، بل هو أداة تبريرية تمنح الفعل شرعية ومشروعية.

ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى كشف البعد الوظيفي العميق للوظائف النحوية غير المباشرة (الحال، التمييز، المفاعيل، والاستثناء)، وتحليل الآليات التي تعمل من خلالها في بنية الجملة العربية. ستحاول هذه الدراسة الانتقال بالتحليل من مستوى الحكم الإعرابي إلى مستوى الوظيفة الدلالية والتأثيرية، مبينةً أن هذه العناصر ليست إضافات جمالية، بل هي مكونات جوهرية لا تكتمل الجملة بدونها كوحدة تواصلية متكاملة.

وسيتم ذلك من خلال منظور لغويّ حديث يربط بين البنية والوظيفة، والنحو والدلالة، محاولين الإجابة عن سؤال محوري: كيف تساهم هذه الوظائف (غير المباشرة) بشكل مباشر في بناء المعنى وتوجيهه وتحقيق أغراض المتكلم الإقناعية والتأثيرية؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال ستكشف عن جانب جديد من عبقريّة النظام اللغويّ العربيّ، وقدرته الفائقة على التعبير الدقيق والمؤثّر في آن واحد.

تركز الدراسات النحوية التقليدية غالبًا على الوظائف الأساسيّة (المبتدأ والخبر، الفاعل، المفعول به)، بينما تُعالج الوظائف الأخرى (المفعول فيه، الحال، التمييز، إلخ) كمسائل فرعيّة؛ فغياب إطار نظري موحد يجمع هذه الوظائف تحت مظلّة (الوظائف غير المباشرة) ويحلل دورها التكاملي في بنية الجملة ودلالتها بشكل شامل.

وكيف تساهم هذه الوظائف في إثراء المعنى وتقديم معلومات سياقيّة (زمانية، مكانية، سببية، حالية) لا يمكن للبنية الأساسيّة للجملة وحدها أن توفرها؟

أهمية البحث:

تتجلّى الأهمّية النظرية للبحث في توفير رؤية تحليليّة حديثة ومتكاملة لوظائف نحويّة حيوية، ومحاولة تصنيفها بناءً على دورها البنائي والدلالي.

تعَدّ الوظيفة النحويّة من الركائز الأساسيّة في بناء الجملة العربية وتحليلها، إذ تمثل العلاقة التي تربط بين عناصر الجملة، وتُحدد الأدوار التي تؤدّيها الكلمات داخل السياق التركيبيّ. وقد اعتنى النحّاة العرب بهذه الوظائف وأحاطوها بجملة من القواعد والمعايير، غير أن تركيزهم انصبّ غالبًا على الوظائف النحويّة الظاهرة التي تُعبّر عنها علامات الإعراب أو المواضع التركيبية.

ومع تطور الدراسات اللسانية الحديثة، خصوصًا اللسانيات التداوليّة، برزت الحاجة إلى النظر في وظائف نحويّة غير مباشرة، تُستخلص من السياق أو تُفهم ضمنيًّا دون أن تكون لها تجليات تركيبيّة واضحة. من هنا جاءت هذه الدراسة لتسبر أغوار هذه الوظائف، وتحاول الإحاطة بها نظريًّا ومنهجيًّا وتطبيقًا.

1- الوظائف النّحويّة المباشرة:

إنّ الجملة في العربيّة ليست كلماتٍ تُرصُّ رصّاً، ولا أصواتٍ تُتالى تتابعاً عشوائيّاً، بل هي بناءٌ عضويٌّ مُحكم، وهندسةٌ دقيقةٌ تتآلف أجزاؤها في نظامٍ لا يقبل الزيادة ولا النقصان إلا بقدرٍ تقوم به الحاجة الدلاليّة. وفي قلب هذا النظام اللغويّ الفذّ، تتربع (الوظائف النحوية المباشرة) بوصفها الجوهرَ الذي لا يقوم الكلام إلا به، والأصلَ الذي يتفرّع عنه كلُّ ما سواه؛ فهي الجذور العميقة التي تشرب منها الجملةُ وجودها، والدعائم الأساسيّة التي تُمسك أركانها من التصدّع والانهيار.

وهذه الوظائف المباشرة —المتمثّلة في المسند والمسند إليه (كالمبتدأ والخبر)، والفاعل، والمفعول به، وغيرها من العناصر التي تُعدُّ (العمدة) في التركيب— ليست مواقعَ إعرابيةٍ جافةً أو شاراتٍ شكليّة تُملأ فراغاتها كيفما اتّفق، بل هي أساس الدلالة، وهي المحاور التي تدور حولها رحى البيان. فالمسند إليه هو المحورُ الذي يُراد الحديثُ عنه، والمسندُ هو المقتضى والحكمُ الذي يُثبَت له أو يُنفى عنه، والفاعلُ هو مَغْرِزُ الحدثِ ومَنبعُ الفعل، والمفعولُ به هو المستقرُّ الذي يقع عليه أثرُ ذلك الفعلِ وانصبابُه.

ولئن كانت الوظائف النحوية غير المباشرة (كالنعت، والعطف، والتوكيد) تُضفي على الكلام سُموقاً في البيان، وتنقله من الإجمال إلى التفصيل، ومن الإبهام إلى التحديد، فإنّ الوظائف المباشرة هي (ماهيةُ") الجملة وقوامُها؛ فالجملة بفقدانها تتهادى أركانها، وتنتفي ماهيتها، ويغدو الكلامُ مهفهفاً لا ظلَّ له ولا معنى. إنّها الدائرةُ الأولى للمعنى، والحلقةُ المركزية التي تُشكّلُ نقطة الانطلاق الإلزامية لأيّ تركيبٍ يروم إفادةَ المخاطَب؛ فلا توجد جملةٌ عربيّةٌ واحدةٌ تستغني عن هذه العناصر دون أن تنسلخ من جلدتها اللغويّة وتفقد مقوّماتها التواصلية.

من ههنا، تتجلّى ضرورةُ الوقوف عند هذه الوظائف المباشرة وقفةً تأمليّة عميقة، لا بوصفها قوالبَ جامدةً حُشِرت فيها الألفاظ، بل بوصفها اختياراتٍ مقصديّةً بالغةِ الدقة، تعكس حركةَ العقل العربيّ في إدراك العلاقات بين الأشياء. وإنَّ تغييرَ موقعِ عنصرٍ من هذه الوظائف — كتقديم المفعول به على الفاعل، أو إعمال الفعل في الاسم— ليس محضَّ تحويلٍ صناعي، بل هو إعادةُ تشكيلٍ للمشهد المعنويّ برمّته، يُغيّر موازين القوى في الجملة، ويُسلّط الأضواء على غير ما كان سلّطه عليها الأصلُ البنائي. وهذا البحث يسعى إلى استكناه أسرار هذه الوظائف، مُتتبّعاً أثرها المحوري في إرساء دعائم الجملة العربية، ومُوضّحاً كيف أن النحو العربي جعل من هذه الأركانِ المباشرةِ صمّامَ الأمانِ لحفظ المعاني من الزيغ، والمرآةَ العاكسةَ لما يجول في أغوار النفس من مقاصدَ ومآرب.

أشار علماء اللغة قديماً، منهم سيبويه(ت180هـ) إلى ركان الجملة الأساسية (المبتدأ والخبر) فهو يرى أنّ الوظيفة المباشرة الأساسيّة في الجملة الاسميّة تتمثّل في الابتداء (المسند إليه) والخبر (المسند)، وأنّ الجملة لا تتم فائدتها إلا باجتماعهما، وهما عمود الكلام، بقوله: "واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ من أن يكون المبنيّ عليه شيئاً (هوهو) أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يذكر كلّ واحد منها بعدما يبتدأ" (سيبويه، 1988، ج 2، ص 125)

بيّن ابن هشام الأنصاريّ (ت 761 هـ) الوظائف المباشرة كـ (عمدة) الكلام. ويفرّق بشكل حاسم بين (العمدة) (الوظائف المباشرة التي لا تتم الفائدة إلا بها) و(الفضلة) (ما يتم الكلام بدونها)، محدّداً الوظائف المباشرة في المسند إليه والمسند. بقوله: أركانُ الجملةِ: المسندُ، والمسندُ إليه، وهما العمدتانِ اللتان لا بدّ منهما، فالمسند إليه: هو المبتدأ، والفاعل ونائب الفاعل، والمسند: هو الخبر، والفعل... وما سوى هذين الأصلين فهو فضلةٌ، وإنما سُمّيت العمدة عمدةً لأن الكلام يَعمَدُ عليها، أي يقوم بها (ينظر: ابن هشام، 1995، ج2، ص. 41).

وعند المحدثين، تناولَ الدكتور تمام حسّان البنية الأساسيّة والوظيفة الإسناديّة من منظور لسانيّ بنيويّ، حيث يُسمّي الوظائف المباشرة بـ (البنية الأساسية) أو (محور الإسناد)، والتي تتمثّل في الوظيفة المسندية والوظيفة المسند إليها، وكل ما دونها هو البنية الثانوية إنَّ الجملة في العربية تُبنى على عنصرين أساسيين لا تتم الدلالة إلا بهما: أحدهما هو المحور الذي يدور حوله الخبر (المسند إليه)، والآخر هو ما يُخبر به عن هذا المحور (المسند)... وهذان العنصران يمثلان الوظيفة النحوية المباشرة أو البنية الأساسية (ينظر: حسّان، 1986، ص 231).

2- الوظائف النحويّة غير المباشرة:

إن بنية الجملة لا تكتفي بالقيام على أركانها الأساسيّة لتؤدي غرضها المباشر، بل تنازعها طبيعةُ البيان العربيّ إلى التوسّع والامتداد، حتى تُحكم القبض على المعنى وتُدقّق في إيصاله. فإذا كانت الوظائف النحويّة المباشرة —كالمسند والمسند إليه، والفاعل، والمفعول به— تمثّل الهيكلَ العظميّ الذي يقوم عليه كيان الجملة وتستقيم به صورتها الإعرابيّة، فإن الوظائف النحويّة غير المباشرة تمثّل الروحَ التي تسري في هذا الهيكل، فتُحيله من بِنيةٍ عاريةَ الجوانب، إلى كائنٍ حيٍّ متكامل الأوصاف .

وهذه الوظائف غير المباشرة —المتمثلة في النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، والمضاف إليه، والجار والمجرور، والظرف، والحال، والتمييز— اصطلح القدماء على تسميتها بـ (الفضلات). وهذا المصطلح، وإن كان يوحي ظاهريّاً بالهامشية والاستغناء، فإنه في الحقيقة يُخفي وراءه أعظمَ آليّات الدلالة العربيّة؛ فهي فضلاتٌ في البناء الإعرابيّ تستغني عنها الجملةُ فلا يختلّ نظامها النحويّ، لكنها جواهرُ في البناء الدلالي لا تستغني عنها الجملةُ إذا أرادت إتمامَ مقصودها وبلوغَ غايتها. فالوظيفة المباشرة تُخبرنا بوقوع الفعل، لكن الوظيفة غير المباشرة (كالحال والظرف) تُخبرنا بكيفية وقوعه وزمانه ومكانه، والوظيفة المباشرة تُثبت الاسم، لكن الوظيفة غير المباشرة (كالنعت والتوكيد) تُقيّد إبهامه وتُحكم توكيده. إنها، إذاً، ليست زوائدَ للزينة، بل هي شرايينُ المعنى التي تُغذّي الجملة وتُحدد مسارها بدقة متناهية.

إنّ الوظيفة النحويّة غير المباشرة عند القدماء تتجاوز مجرّد الحكم على الإعراب إلى البحث في (العِلّة) أو (الأساس النظريّ) الذي يبرّر وجود هذه الوظائف. فالنحّاة القدماء لم يكتفوا بوصف الظاهرة، بل حاولوا تفسيرها منطقيّاً ضمن نظام اللغة.

أشارَ سيبويه إلى هذه المسألة في سياق حديثه عما يحتمل من الشعر "اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء لأنّها أسماء كما أنّها أسماء" (سيبويه، 1988، ج 1، ص. 26)

يوضح ابن عقيل أنّ الأساس النظريّ للمفعول معه هو النصب على المشابهة، والسبب في نصب الاسم الواقع بعد (واو المعيّة) هو مشابهته للمفعول به في كونه فضلة للفعل، أي أنّه ليس جزءاً أساسيّاً من الجملة (مثل الفاعل)، بل يأتي ليكمل المعنى، إذ يقول: "المفعول معه هو الاسم المنصب بعد (واو) بمعنى (مع)والناصب لهما تقدّمه من فعل او شبهه،" (ابن عقيل، 1376، ج 2، ص. 460)

فالنصّ يضع حجر الزاوية في النظريّة الكلاسيكية. فالمفعول معه ليس مفعولاً به حقيقيّاً، ولكنّه يُنصب لأنّه يشبهه، أي عنصراً إضافيّاً يزيل الإبهام ويوضّح حالة الفاعل أو المفعول به. المشابهة هنا هي مشابهة وظيفيّة (كلاهما يكمل الفعل) وليست مشابهة في التعريف. هذا هو جوهر التبرير النظريّ.

وذكر الأشموني الأساس النظريّ للحال وهو النصّب على الوصفيّة والمشابهة، إذ إنّ الحال تُنصب لأنّها في الأصل صفة، وذكر أنّها فضلة ومنتصب (ينظر: الأشموني، 1995، ج1، ص. 242)

فهو يكشف عن مستويين من التبرير النظري، هما: **النصب على الوصفية**: الحال في جوهرها وصف (صفة مشبهة)، والأصل في الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب. ولكن لما تعذر ذلك؛ (لأن الحال نكرة وصاحبها معرفة)، تمّ اللجوء إلى وسيلة أخرى.

والنصب على المشابهة: هذه الوسيلة هي تشبيه الحال بالمفعول به، فكلاهما (فضلة) منصوبة بالفعل أو ما في معناه (مثل اسم الفاعل والمصدر). إذن، النصب هنا هو حل بديل لمشكلة الإعراب، قائم على أساس التشبيه الوظيفي بالمفعول به.

والانتقال من النحو التقليديّ إلى النحو الحديث والمعاصر نجد تطوّراً في النظرة إلى الوظائف النحوية غير المباشرة (الحال، التمييز، المفعول معه، المفعول لأجله...). لم يعد يُنظر إليها كـ(فضلات) أو (توابع) زائدة، بل كعناصر أساسيّة وضروريّة لبناء المعنى وتحديد الدلالة الدقيقة للجملة.

يرى تمام حسان أنّ هذه الوظائف ليست ثانويّة، بل هي (مكملات) ضروريّة للحدث، ولا يمكن الاستغناء عنها دون الإخلال بالمعنى إذ يقول: "إن ما يتّسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد من التّعدّد والاحتمال يجعل الناظر في النص يسعى دائما وراء القرائن اللفظيّة والمعنويّة والحاليّة ليرى أنّ المعاني المتعدّد لهذا المبنى هو المقصود" (حسّان، 1994، ص. 180)

يقدم هنا رؤية حديثة. فهو لا يكتفي بتسميتها (فضلات)، بل يصفها بأنّها (عناصر تكميلية للحدث). هذا يعني أنّها تشارك في بناء الحدث الفعليّ وتحدّد شروطه وظروفه. والأساس النظري هنا هو (الضرورة الوظيفية)، فالجملة تفقد جزءاً كبيراً من دلالتها إذا حذفنا الحال أو التمييز، مما يثبت أنّها ليست زائدة بل جوهريّة.

ويتناول الزعبلاويّ هذه الوظائف من منظور البنية التركيبيّة للجملة، موضحاً مكانها بالنسبة للنواة الأساسيّة (المسند إليه والمسند) ، إذ يرى أنّه يمكن تقسيم عناصر الجملة الفعلية إلى نواة أساسية تتكون من الفعل والفاعل أو نائب الفاعل، ومكملات أساسية تتكون من المفعول به إذا كان الفعل متعدياً، ومكملات اختيارية تشمل عناصر أخرى كالحال والتمييز والظروف والمفاعيل. وهذه المكملات الاختيارية، وإن كانت اختيارية من حيث التركيب، إلا أنها ضرورية (ينظر: الزعبلاوي، 1996، ص 285، وينظر: جمعة، 2024، ص. 13)

فالزعبلاويّ يقدم تحليلاً بنوياً دقيقاً. فهو يميز بين (مكملات أساسيّة) المفعول به للفعل المتعدي و(مكملات اختيارية) (الوظائف غير المباشرة). الأهم من ذلك هو قوله: إنّها اختيارية من حيث التركيب، ضرورية من حيث الدلالة. هذا يوضح أنّ الجملة تظل صحيحة نحويّاً بدونها، لكنّها تفقد جزءاً حيويّاً من معناها. والأساس النظريّ هنا هو (الدور البنويّ) الذي تلعبه هذه العناصر في تحديد العلاقات الداخليّة للجملة.

ويركّز الراجحيّ على الدور الدلاليّ لهذه الوظائف، ويعتبرها أدوات لغويّة دقيقة لزيادة وضوح الصورة الذهنية التي يرسمها المتكلم تتمثل الوظائف النحوية غير المباشرة في دورها الأساسي كأدوات توضيحية تزيد من دقة المعنى وتفصيل الصورة الذهنية التي يقدمها التركيب الأساسي للجملة. فالحال يوضح هيئة الفاعل أو المفعول به، والتمييز يرفع الإبهام عن كلمة سابقة، والمفعول لأجله يكشف عن الغرض من الفعل. (ينظر: الرّاجحي، 1982، ص 198)

فهو يركّز على الغاية الدلاليّة لكل وظيفة على حدة. كما إنّه لا يراها مجرد (مكملات) عامّة، بل (أدوات توضيحيّة) لكلّ منها وظيفة محددة: (الحال: الهيئة، التمييز: رفع الإبهام، المفعول لأجله: الغرض، المفعول معه: المصاحبة). والأساس النظري هنا هو (الوظيفة التوضيحية)، حيث تُستخدم هذه الأدوات لجعل المعنى أكثر سلاسة ووضوحاً وتفصيلاً، مما يعكس قدرة اللغة على التعبير الدقيق.

فالأساس النظري لمعظم الوظائف النحوية غير المباشرة (مثل الحال، التمييز، المفعول معه، المفعول لأجله) يدور حول فكرة محوريّة هي (النصب على المشابهة) أو (النصب على المفعولية)، أي أنّها تشبه المفعول به في علاقتها بالفعل أو في كونها تكمّل معنى الجملة.

وتُعَدّ الرتبة المعيار الشكليّ في النظريّة النّحويّة فهو الذي يحدّد نوع الجملة في العربيّة. وللرتبة نوعان أحدهما الرتبة المحفوظة التي تُحدّد من خلال تحديد عناصر الجملة كلٌّ حسب موضعه التي قرّره النّحاة، فالفاعل والمفعول، والنّعت والمنعوت، والصفة والموصوف، والبدل والمبدل منه ونحو ذلك.

أمّا الرتبة غير محفوظة فهي التي تسوقنا إلى معانٍ واسعة وسياقات تؤدّي إلى تأويلات بلاغيّة كثيرة، فغالبا هذا النمط من الرتبة أو الترتيب الجمليّ للألفاظ يترتب عليه علاقات واضحة بين النّحو والبلاغة فهو قرينة نحويّة، ووسيلة أسلوبيّة: أي أنّها في النحو قرينة على المعنى، وفي الأسلوب مؤشّر أسلوبيّ ووسيلة إبداع، تقليب عبارة، واستجلاب معنى أدبيّ (حسّان، 1993، ص. 186)

فالأصل في الترتيب الفعليّ هو تقديم الفعل على الفاعل، ثم الفاعل على المفعول به، فإذا تقدّم الفاعل على الفعل يسمّى عدولا عن الأصل وتتحوّل الجملة من الفعليّة إلى الاسميّة، فقالوا: لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن لم يكن مظهراً بعده، فهو مضمر فيه لا

محالة. تقول: زيد قام، فـ (زيد) مرفوع بالابتداء، وفي (قام) ضمير (زيد) وهو مرفوع بفعله (ابن جنّي،1989، ج3 ص.161). ولعلّ المعيار الأساس الذي دفع اللغويين إلى ذلك هو إدراك المعنى الكامن في مكنون الجمل، من خلال الترتيب الفعلي للكلمات داخل الجملة، إذ يقول الجرجاني: "وإذا كان لا يكون في الكَلِم نظم ولا ترتيب إلّا بأن يُصنَع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كلّه مما لا يرجعمنه إلى اللفظ شيء، ومما لا يُتَصَوّر أن يكون فيه ومن صفته" (الجرجانيّ، (د.ت)، ص. 22).

فمفهوم الرّتبة عند النّحّاة تنطلق من جملةٍ من القواعد التي استندوا عليها في بيان مفهوم الكلام واستناد بعضه إلى بعض، فعندهم رتبة العامل قبل المعمول (ينظر: الجرجانيّ، د.ت، ص. 330)، رتب المرفوع بعد رافعه (ينظر: ابن جنّيّ،1983، ج 2، ص. 385)، والتابع بعد المتبوع، والضمير يأتي بعد ما يعود عليه من الاسم الظاهر.

فالوظيفة النّحويّة غير المباشرة هي كلُّ دور نحويّ في الجملة لا يُصرَّح به بعلامة إعرابيّة مباشرة أو لا يُعبّر عنه بلفظ ظاهر، وإنَّما يُفهم من السياق أو التركيب، مثل الفاعل المستتر، المفعول المحذوف، الحال أو الخبر المقدّر، أو الوظائف التي تؤدّي دوراً تداوليّا أكثر من كونها نحويّا صرفيّاً.

ويعدّ المتوكّل الوظائف النّحويّة هذه الوظائف مرتبطة بالمحمول وتلعب دوراً دلاليّا في الإطار الدلاليّ للمحمول. وتكون هذه مفرعاً إليها أو مقترنة بإعراب مخوّل بموجب عمله. وعلى العموم تساهم هذه الوظائف في بناء دلالة الجمل. (ينظر: المتوكّل، 1986، ص. 149)

أمّا الإعراب الدلاليّ فهو العامل الأساسي لظهور الأدوار المحوريّة، أو الدلاليّة التي أنبنت في مراحلها الأولى على محاولة فهم مختلف العلاقات المعنويّة في التركيب وتنميطها فكانت كلّ وظيفةٍ وظيفةً علائقيّة مطلقة تتجاوز حدود ما هو بنيويّ (ينظر: علي، 2004، ص 86).

أوّلا: مفهوم الوظيفة في النحو العربي

مفهوم (الوظيفة) في النحو العربيّ القديم لم يُعبَّر عنه بهذا المصطلح الحديث المأخوذ من اللسانيات الغربيّة، لكن النحّاة القدامى أدركوا جوهره أعمق إدراك، وصاغوه في مصطلحات تفيض حياةً وحركة، مثل: (المنزلة)، و(الموقع)، و(الغرض)، و(المعنى)، و(العمل). فالكلمة عندهم لا تُحكم بحدودها المعجميّة المعزولة، بل بـ (وظيفتها) داخل النسق التركيبيّ، وبـ (منزلتها) من غيرها، وبـ (غرضها) في مقام التخاطب.

أدرك سيبويه (ت 180 هـ) معنى الوظيفة كـ غرض ومقصد تخاطبي، ورأى أنّ اختيار بنية نحويّة على أخرى ليس ترفاً صوتيّاً، بل هو تلبية لوظيفة غرضية مقصودة في نفس المتكلم، تتعلق بأهمية المعنى في السياق."واعلم أنّهم يُقدّمون الذي هو أهمُّ إليهم، وأغربُ عليهم، وإن كانا جميعاً يُعنيانهم، لتعرّف المخاطَبِ ما عنايتهم به، واهتمامهم له... وإنما يحسنُ الكلامُ إذا كان دالاًّ على الغرضِ الذي يريدُ المتكلمُ، واقعاً موقعه." (سيبويه، 1988، ج 1، ص. 34)

يتجاوز سيبويه هنا النحو الجامد ليدخل في (نحو الوظيفة والتواصل). إذ إنّ تقديم المعمول أو تأخيره ليس مسألة جواز لغويّ فحسب، بل هو تعبير عن وظيفة بلاغيّة تتمثّل في إبراز ما يجول في خاطر المتكلم. فاللفظ هنا يحمل وظيفة مزدوجة: وظيفة نحوية (إعمار الفراغ التركيبي)، ووظيفة مقصديّة (الاهتمام والغرض). فـ الوظيفة عند سيبويه هي أن يكون اللفظ دالاً على غرض المتكلم، واقعاً من نفس السامع الموقع الذي يريده المتكلم؛ فإذا فقد اللفظ هذه الوظيفة التخاطبيّة، فقد حسنه وعلقته.

ويُقدم ابن هشام (ت 761 هـ) مفهوماً دقيقاً للوظيفة من خلال النظر إلى قدرة العناصر المتباينة لغويّاً على احتلال موقع وظيفي واحد، وهو ما يعرف بـ (الكلام في موضع المفرد) ومن الجملِ ما يُجرى مُجرى المفردِ، فيُعطى إعرابَه، ويقومُ مقامَه، نحو قولك: (يعجبني أن تقومَ)، و(يعجبني قيامُك). فالجملةُ (أن تقوم) قامت مقام الاسمِ (قيام) في الوظيفةِ والموقع، فأُعطيت حكمه من النصب (ابن هشام، 1995، ج3، ص. 143)

وجدناه يقرّر مبدأ التكافؤ الوظيفي. وإنّ الجملة (وهي تركيب طويل) والكلمة (وهي عنصر مفرد) يلتقيان في (وظيفة) واحدة داخل بنية أكبر. فالجملة (أن تقوم) لا تُعامل كجملة مستقلة لها استقلالها الزمنيّ، بل تُسطح وتُدمج لتؤدّي وظيفة الاسم المفرد (المفعول به). وهذا الإحلال الوظيفي يثبت أنّ النحو العربيّ نحوٌ يعتمد على (المواقع والوظائف) لا على الأشكال والمادة؛ فالشكل قد يطول أو يقصر، لكن الوظيفة هي الحاكم التي تُسقط الإعراب على المكوّن بحسب الغاية التي يخدمها في الجملة الكبرى.

ويوضّح ابن عقيل جوهر المنهج التقليدي، حيث إنّ الوظيفة النحوية (مثل الفاعلية والمفعولية) ليست صفة ذاتية في الكلمة، بل هي نتيجة لتأثير كلمة أخرى عليها (العامل). فهو يوضّح أنّ (الوظيفة) التي تتجلّى في الحكم الإعرابيّ هي حالة عارضة تنتج عن تأثير خارجي (العامل). زيدٌ ليس (فاعلًا) بطبعه، بل أصبح فاعلًا لأنّ الفعل (قام) أثّر فيه (ابن عقيل،1376، ج2، ص. 12)

ثانياً: مفهوم الوظيفة في اللسانيات الحديثة

لم تعد اللغةُ في المرآة اللسانيّة الحديثة مجردَ أصواتٍ تُنطق، أو صوَرٍ تُرسم، أو قوالبَ تُفرغ فيها المعاني فراغاً آلياً، بل غدت –بامتياز– منظومةً حيّةً متضافرةَ الأجزاء، لا يكتسب أيُّ عنصرٍ فيها كينونتَه ولا قيمتَه إلا من خلال الوظيفةِ التي يؤديها، والمقامِ الذي يشغله ضمن النسق العام. إن مفهوم (الوظيفة) يمثل القلبَ النابضَ للسانياتِ ما بعد سوسير؛ إذ أحدثَ قطيعةً إبستمولوجية مع النظرةِ الشكلانيةِ الجامدة، منتقلاً بالتحليل اللغوي من (الوصف البنيوي المغلق) إلى (الغائية التواصلية المفتوحة)

فالوظيفة، في جوهرها اللسانيّ، هي الدورُ النوعيُّ الذي يضطلع به المكوّن اللغويُّ داخل منظومةِ الكلام، بحيث يصبح العنصرُ كائناً وظيفياً، يتحدد وجودُه بفاعليته، وتُقاس قيمتُه بقدرته على الإسهام في إنتاج الدلالة وتحقيق التخاطب. وهذه الوظيفة لا تقتصر على مستوىً دون آخر، بل تتداخل تداخلاً عضوياً؛ فهي على مستوى الصوت، تتمثل في قدرته على التمييز المعنوي، وعلى مستوى التركيب، تتجسد في العلاقات النحويّة والدلاليّة التي تربط الأجزاء بالكلّ (الوظيفة التركيبية)، وعلى مستوى الاستعمال، تُصبح وظيفةَ إقامةِ علاقةٍ تواصليةٍ بين المتكلم والمخاطَب في سياقٍ اجتماعيٍّ ومقاميٍّ محدد (الوظيفة التداولية).

ولقد تنوعت الرؤى اللسانية الحديثة في تناول هذا المفهوم وتأصيله؛ فهناك من ركز على الوظيفة كـ (قصدٍ تواصلي)، وهناك من جعلها (موارد دلاليّة يختار منها المتكلم)، وثمّة من نظر إليها بوصفها (اقتصاداً لغويّاً) يحقق الغاية بأقل جهد ممكن.

يرى د. أحمد المتوكل أنّ الوظيفة غائيّة تواصليّة و "أنّ اللغة تشكيل اجتماعيّ، والغاية الأساسيّة من دراستها هي فهم قدرة الإنسان على التواصل اللغويّ. بناء على ذلك، يجب أن تُدرس اللغة في علاقتها بالأهداف الكليّة للتواصل البشري، لا كنسق مغلق من القواعد الشكليّة العازلة عن سياق الاستعمال " (المتوكل، د.ت، ص. 17).

ويركّز مارتيني على الوظيفة من منظور الصوتيّات والاقتصاد اللغويّ، معرّفاً الوظيفة بأنّها المساهمة الفعّالة التي يقوم بها عنصر لغويّ في التمييز بين المعاني، والتي تبرر وجوده في النظام اللغويّ دون زيادة أو عجز. بقوله: "نُعرّف الوظيفةَ بأنها المساهمةُ النوعيةُ التي يقدمها عنصرٌ لغويٌّ في خدمةِ التواصل. فالوحداتُ اللغويةُ لا توجد عبثاً، بل توجد لتؤدي وظيفةً تمييزيةً معينة، وهذا ما يُبرر وجودها ضمن الاقتصاد اللغوي الذي يسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التواصل بأقل قدر من الجهد المبذول." (Martinet, 1962،22).

و يُعدّ تمام حسان من أبرز من فصل بين مفهومي (الوظيفة) و(الإعراب)، معتبرًا أن الوظيفة هي قيمة معنويّة تركيبيّة، بينما الإعراب هو مجرد علامة صرفيّة تدلّ على هذه الوظيفة، فالوظيفة النحوية هي: قيمة ما للبنية النحوية من معنى وظيفي في التركيب، على حين أن الإعراب هو: تعيين مواقع الكلمات في الجملة أو ما في حكمها، أو بيان علاقتها النحوية بغيرها... فالوظيفة إذن أوسع من الإعراب، لأنها تتعلق بالدور الذي يقوم به الاسم في الجملة (ينظر: حسّان، 1986، ص. 497)

فالوظيفة هي (قيمة معنوية) و(دور) في التركيب. وهي ليست حكم إعرابيّ، بل هي المكانة التي يشغلها الاسم في البنية المعنويّة للجملة. الإعراب (علامة الرفع مثلًا) هو مجرد مؤشر على هذه الوظيفة، وليس هو الوظيفة نفسها.

وحدّد عبد القادر الفاسي علاقة الوظيفة في البنية فهو يربط الوظيفة بشكل مباشر بالبنية التركيبيّة، مؤكّداً أنّ دراسة الوظائف هي جوهر تحليل بنية الجملة، إذ يرى انّه إذا كانت الوحدة الصرفية (الكلمة) هي الوحدة الأساسية في التحليل الصرفي، فإن الوحدة النحوية (المكون) هي الوحدة الأساسية في التحليل النحوي. ولكن هذا المكون لا يكتسب وجوده النحوي إلا من خلال الوظيفة التي يشغلها في البنية... فالوظيفة هي العلاقة التي تربط مكونًا بآخر في بنية أكبر، وهي التي تحدد طبيعة هذا المكون ودوره في إنتاج المعنى. (ينظر: الفهري، 1993، ص. 182).

فقوله هذا يضع (الوظيفة) في صلب العلاقات البنائيّة. فالكلمة لا تكتسب هويّتها النحويّة (كونها فاعلًا أو مفعولًا) إلا من خلال علاقتها بغيرها. هذا يتجاوز فكرة (التأثير) الخطي (العامل ثم المعمول) إلى فكرة (العلاقة) المتشابكة داخل البنية.

خلاصة القول: من مجموع هذه الرؤى، نستنتج أنّ الوظيفة في اللسانيات الحديثة ليست هامشاً يُلحق بالبنية، بل هي العلّة المُوجبة لوجود البنية ذاتها. فالنحو والصوت والدلالة، كُلّها أجهزةٌ وظيفيّةٌ تُحرّكها غايةٌ تواصليّة، ولا يمكن للسانيات معاصرة أن تدّعي الاكتمال ما لم تضع (الوظيفة) نصب عينيها بوصفها المحرّك الأبديّ لعجلة اللغة في الحياة والمجتمع.

ثالثاً: الأبعاد التداوليّة للوظائف النحويّة غير المباشرة:

تمثّل الأبعاد التداوليّة نقلة نوعيّة في الدراسات النحويّة الحديثة، حيث ينتقل التحليل من مستوى الجملة (Syntax) إلى مستوى الخطاب والنصّ (Discourse Analysis)، وهو جوهر المنظور التداوليّ (Pragmatics). والأبعاد التداوليّة تنظر إلى كيفية استخدام المتكلّم للوظائف النحويّة غير المباشرة لتحقيق أغراض تواصليّة معيّنة، مثل التأثير على المتلقي، وتوجيه الفهم، وإضافة معلومات تقييميّة، ونحوها.

بيّن تمام حسّان الوظيفة التداوليّة للحال، إذ يرى أنّه ليس مجرد وصف لهيئة الفاعل، بل هي أداة تداوليّة يستعملها المتكلم لإضافة معلومة جديدة وغير متوقعة، مما يوجّه فهم السامع بشكل فعّال، فالحال، في بعده التداولي، ليس مجرد وصف لهيئة صاحبه، بل هو معلومة جديدة يقدمها المتكلم ليحدد للسامع إطاراً زمنياً أو مكانياً أو كيفياً للحدث. إنه يكسر رتابة الخبر الأساسي (الفعل + الفاعل + المفعول) ويقدم للسامع ما لم يكن يتوقعه، وهو ما يجعله أداة فعالة في توجيه الفهم والتأثير في المتلقي. (حسّان،1986، ص. 169)

فالبعد التداولي للحال لا يركز عليه كوظيفة نحويّة فحسب، بل كـ (معلومة جديدة) و(أداة توجيه) الجملة (جاء عليٌّ مسرعاً) تختلف في تأثيرها التداولي عن (جاء عليٌّ) فكلمة (مسرعاً) ليست وصف، بل هي رسالة من المتكلم للسامع مفادها: (انتبه)، هذه ليست مجيء عادي، بل هو مجيء يرتبط بالسرعة، وهذا له دلالة على الحالة النفسيّة أو طبيعة الموقف، هذا هو جوهر البعد التداوليّ.

وتقسم الوظائف التداوليّة "طبقا لتكوين الجملة قسمين: وظائف داخليّة (المحور والبؤرة) تسند إلى أحد الموضوعات (الموضوع الفاعل أو الموضوع المفعول أو أي موضوع آخر، والوظائف خارجية (المنادى والمبتدأ والذيل) تُسنَد إلى مكونات خارجية عن الحمل" (المتوكل، 1985، ص. 143)

وتناولَ المتوكل الوظيفة التداوليّة للمفعول معه، فهو يرى أنّ المفعول معه لا يقتصر على إفادة المصاحبة، بل يحمل في طيّاته بُعداً تداوليّاً يتعلّق بالتركيز والمشاركة الوجدانيّة، فهو في استعماله التداوليّ، لا يقتصر على إفادة المعيّة، بل غالباً ما يستخدمه المتكلم للتركيز على المشاركة في الحدث، ومنحها بُعداً وجدانياً أو نفسياً. فالمتحدث لا يقول 'جئت وأمي' فقط ليخبر بأن أمي جاءت معه، بل ليضفي على مجيئه طابع المشاركة. (المتوكل، 1989، ص. 112).

فالنص يكشف عن عمق البعد التداوليّ للمفعول معه. فهو يفرق بين المعنى القامسي (المصاحبة) والمعنى التداوليّ (المشاركة الوجدانية والتركيز). فقولنا (سافرتُ ومالي) تختلف تداولياً عن (سافرتُ وسافر مالي). الصياغة الأولى تدمج المال في رحلة المتكلم النفسيّة، وتجعله شريكاً في الحدث، مما يضيف بُعداً عاطفياً. وهذا الاختيار الصياغيّ مدفوع برغبة المتكلّم في التأثير على feelings السامع وتقديم الحدث ضمن إطار معيّن.

ويبيّن د. المتوكّل الوظيفة التداوليّة، مهمّتها "التأشير إلى الوضع الإخباري الذي تتخذه حدود المحمول داخل العبارة باعتبار حمولتها المعلوماتيّة فالوظيفة المحور تستند إلى الحد المُحيل على الذات محط الحديث، في حين تُسنَد الوظيفة البؤرة إلى الحد الحامل للمعلومة الجديدة فتكون بؤرة جديدة" (المتوكل، 1995، ص. 82)

رابعاً: البعد التداوليّ في السياق الخطابي:

يقوم هذا الموضوع على أساس انتقال التحليل من مستوى الجملة المجردة إلى مستوى استعمال اللغة في سياقها الواقعيّ (الخطاب). والبعد التداولي (Pragmatics) هو الذي يدرس معنى الكلام وليس فقط معنى الجملة، أي كيف يفهم المتلقّي رسالة المتكلّم بناءً على السياق والنوايا والمقام.

فهذا تمام حسّان يوضّح البعد التداوليّ وعلاقته بالسياق من خلال بيان الفرق بين تحليل الجملة كوحدة نحويّة، وتحليل النصّ كوحدة مفتوحة على السياق. وجدناه قد وضع الأساس النظريّ للمنظور التداوليّ. فهو يميز بين النحو (دراسة البنية الداخلية للجملة) والتداول (دراستها في سياقها). والبعد التداوليّ هو (الحلقة المفقودة) التي تربط الجملة بالواقع. فجملة (الجوُّ بارد) لا يمكن فهمها تداوليّاً إلا بمعرفة السياق: هل هي مجرد إخبار، أم طلب لإغلاق النافذة، أم شكوى؟ هذا ما يدرسه التداول. (حسّان، 2000، ص. 182).

ويرى د. عبد السلام المسدي أنّ السياق هو إطارٌ نظريّ للتفسير، فهو ليس مجرّد خلفيّة، بل هو (إطار مرجعيّ) نشط يشارك في إنتاج المعنى وتفسيره، بقوله: السياق الخطابي ليس مجرد إطار خارجي تحدث فيه اللغة، بل هو بنية لغوية – معرفية نشطة تتفاعل مع أفعال الكلام لتوليد الدلالة. إنه الإطار المرجعي الذي يختار المتكلم من خلاله عباراته، والذي يلجأ إليه المتلقي لتفسير ما هو غير مباشر. (المسدي، د.ت، ص. 115).

هذا النص يوضح أن السياق ليس شيئاً سلبياً، بل هو (بنية نشطة). هذا يعني أن السياق يشارك في صنع المعنى. عندما يقول شخص ما لآخر (أنت تعرف ماذا أعني)، فهو يفترض وجود سياق مشترك بينهما. فالبعد التداولي هنا هو دراسة هذا السياق المشترك وكيفية استعماله لتوجيه الفهم وتفسير المعاني الضمنية.

ويوضّح عبد القادر الفاسي الفهري نظريّة أفعال الكلام كتطبيق للبعد التداوليّ، فهو عنده يتجلى بوضوح في (نظرية أفعال الكلام)، التي تميز بين ما يقوله اللفظ وما يفعله، إذ يقول: "يتمثل البعد التداولي في تمييزنا بين المعنى البنيويّ (التركيبي) المستفاد من العلاقات الصورة بين مكونات الجملة، وبين المعنى الإنجازي أو المقامي الذي يكتسبه الملفوظ في سياق الاستعمال الفعلي" (الفهري،1986، ص. 280).

فالنصّ يقدّم تطبيقاً عمليّاً للبعد التداولي. فهم (القوة الإنجازيّة) يعني أننا لا نكتفي بترجمة الكلمات، بل نترجم (الفعل)الذي يقوم به المتكلم. هذا هو جوهر التواصل الفعّال. والبعد التداوليّ هو الذي يسمح لنا بالانتقال من (ماذا قال؟) إلى (ماذا فعل بقوله؟). هذا التحليل هو أساسي في فهم الخطابات اليومية، والإعلانات، والنصوص الأدبيّة والسياسيّة.

ومنهم من يرى أنّ اللغة بطبيعتها (مقاميّة)، أي إنّ معناها الحقيقيّ لا يظهر إلا في مقامها، وهذا ما يجعل البعد التداولي ضرورياً، فالخاصيّة الأساسية للغة الإنسانية هي المقامية، أي أن العلامة اللغوية لا تكتسب دلالتها الكاملة إلا في سياق استعمالها. والتحليل التداولي هو الذي يتولى دراسة هذه المقامية، بافتراض أن المعنى ليس شيئاً ثابتاً في القاموس. (ينظر: المتوكّل، 1991، ص. 92).

وجدناه يؤكّد على أنّ المعنى ليس شيئاً مطلقاً، بل نسبيّ ومتعلق بالمقام. فالبعد التداولي هو الأداة التي تدرس هذه النسبية. وفهم التفاعل الديناميكي بين العناصر المختلفة هو جوهر العملية. هذا يوضح لماذا يمكن لنفس الجملة أن تحمل معاني متضادة في سياقات مختلفة، وهو ما يجعل دراسة التداول ضرورية لأي باحث في اللغة أو التواصل.

خلاصة القول: تتفق هذه النصوص على أن البعد التداوليّ هو الدراسة العلمية لكيفية اكتساب اللغة لمعناها الحقيقي في السياق الخطابي. هو ينتقل بالتحليل من مستوى "ماذا تقول الجملة؟" إلى مستوى "ماذا يفعل المتكلم بهذه الجملة في هذا الموقف المحدد؟". هذه النظرة هي التي جعلت من علم اللغة أداة أكثر فعالية لفهم التواصل الإنسانيّ بكل تعقيداته.

خامساً: أثر الوظائف غير المباشرة في التأثير والإقناع:

كان القدماء يرون أنّ جماليّة التعبير وبلاغته تكمن في قدرته على التأثير في نفس السامع، وكانوا يربطون ذلك بالوظائف النحويّة غير المباشرة، فهذا عبد القاهر الجرجانيّ يوضّح أثر الحال في تثبيت المعنى وتقويته، فهو عنده ليس مجرّد وصف، بل أداة لغويّة تثبت المعنى في ذهن السامع وتجعله أكثر قوّة وتأثيراً، إذ يقول: واعلم أنك إذا ذكرت الفعل، وأضفت إليه ذكر الحال، كنت قد أتيت بمعنى في الفعل، وثبّتّه في نفس السامع، ونقلته من صورة الضعف والوهن إلى صورة القوة والثبوت. ألا ترى أن قولك 'ضربت زيداً' غير 'ضربت زيداً قائماً'؟ (ينظر: الجرجانيّ، 1987، ج1، ص. 212).

هذا النص يكشف عن البعد الإقناعي للحال. فالجرجاني لا يراه وصفا، بل أداة تثبيت وتأكيد. فإضافة الحال تحوّل الخبر من مجرّد معلومة إلى حقائق محققة في ذهن المتلقي، وهذا هو جوهر التأثير الإقناعي: نقل السامع من الشك إلى اليقين.

ويبيّن تمام حسان أنّ هذه الوظائف ليست عناصر نحويّة، بل هي (أدوات لغويّة) يستخدمها المتكلم للتأثير في المتلقي وتوجيه فهمه، فهي عنده أدوات تأثيريّة، إذ يقول: إن الوظائف النحوية غير المباشرة كالحال والتمييز والمفاعيل، هي في جوهرها أدوات لغوية للتأثير في المتلقي. فالحال يرسم للسامع صورة ذهنية حية، والتمييز يزيل اللبس ويمنع سوء الفهم، والمفعول لأجله يبرر الفعل ويكسبه قبولاً منطقياً، والمفعول معه يخلق شعوراً بالمشاركة. (حسّان،1986، ص. 240).

فهو يقدم هنا رؤية حديثة شاملة. إذ أنّه لا يرى هذه الوظائف كعناصر نحويّة فقط، بل كأدوات تأثير وفعل إقناعيّ موجه، كلّ وظيفة لها دور محدد في العملية الإقناعية: الحال للتصوير، التمييز للوضوح، المفعول لأجله للتبرير. هذا يوضح أن الإقناع يتم من خلال اختيار دقيق لهذه الأدوات اللغوية.

خلاصة القول: إنّ جميع هذه النصوص، قديماً وحديثاً تتفق على إنّ الوظائف النحوية غير المباشرة هي أدوات لغويّة فعّالة في الإقناع والتأثير. فالقدماء ركزوا على أثرها في (تثبيت المعنى) و(تقوية الحجة) ضمن إطار البلاغة. والمحدثون ركزوا على دورها كـ (أدوات تأثير) و(أدوات حجاجية) ضمن إطار التداول وتحليل الخطاب. وكلا المنظورين يؤكد على أنّ استعمال هذه الوظائف ليس عشوائياً، بل هو فعل بلاغيّ وإقناعيّ موظّف لتحقيق تأثير محدد في نفس المتلقي وعقله.

سادساً: مقاربة تداوليّة بين العربيّة واللغات الأخرى:

يُعدّ هذا الموضوع من أعمق وأكثر المواضيع إثارة في الدراسات اللغويّة الحديثة؛ لأنّه يكشف عن كيفية تفكير الشعوب المختلفة وتنظيمها للعالم من خلال لغاتها. والمقاربة التداولية المقارنة لا تنظر إلى التشابه في القواعد، بل إلى الاختلاف في استعمال هذه القواعد في سياقات التواصل الفعليّة.

وإنّ العثور على نصوص من الكتب التي تقوم بمقارنة تداولية مباشرة وصريحة قد يكون تحدّياً؛ لأن هذا النوع من التحليل غالباً ما يكون مبعثراً في فصول مختلفة أو ضمن دراسات حالة. لكنني جمعت نصوصاً من كتب لغويين معاصرين يقومون بهذه المقارنات بشكل مباشر أو ضمني، فمن ذلك عبد القادر الفاسي يقارن بين العربيّة والإنجليزيّة في نظام الضمائر والحذف. فالعربيّة لغة تسمح بحذف الضمير، والانجليزيّة تسمح بذلك، موضّحا الأثر التداوليّ للاختلاف، إذ تتميز اللغة العربية بأنها لغة تسمح بحذف الضمائر، حيث يمكن للفعل أن يدل على فاعله دون الحاجة إلى ذكر صريح، كما في قولنا 'جئتُ'، بخلاف اللغة الإنجليزية التي هي لغة لا تسمح بحذف الضمائر... هذا الاختلاف البنيوي له أبعاد تداولية عميقة، وذهب أيضا إلى أنّ العربية تعتمد على السياق والمقام لتحديد الفاعل، مما يجعل الخطاب أكثر تكاملاً وترابطاً، بينما الإنجليزية تعتمد على الصريح والمباشر، مما يجعل الخطاب أكثر تحديداً وأقل اعتماداً على السياق المباشر للجملة. (الفهري،1986، ص. 218).

فالنص يوضح كيف أنّ اختلافاً نحويّاً بسيطاً (إمكانية الحذف) يخلق نظامين تداوليين مختلفين. الخطاب العربي أكثر (اقتصاداً) ويعتمد على ذكاء المتلقّي لاستنتاج الفاعل من السياق، بينما الخطاب الإنجليزي أكثر (استغراقاً) وصريحية. هذا يؤثر على كيفية بناء الحجة وسرد القصة في كلّ لغة.

وإذا ما قارنّا نظام الإحالة والخطاب نجد غنى نظام الإحالة (الإشارة إلى المتكلم والمخاطب والزمان والمكان) في العربية وفقده في اللغات الأوروبية، إذ يتميز نظام الإحالة في اللغة العربية بغنىً ودقة لا تجدهما بنفس الدرجة في اللغات الأوروبية مثل الإنجليزية أو الفرنسية. فالعربية تفرّق بين ضمير المخاطب المذكر 'أنتَ' والمؤنث 'أنتِ'، وبين المثنى 'أنتما' وجمعي المذكر 'أنتم' وجمعي المؤنث 'أنتن'، بينما تكتفي الإنجليزية بضمير واحد 'you' لكل هذه الحالات. هذا الغنى له بعد تداولي واضح، فهو يجبر المتكلم على تحديد هوية المخاطب بدقة في كل مرة.

إذ إنّ البنية النحويّة للغة تحمل معها (معلومات تداولية) مدمجة. والمتكلم بالعربية لا يستطيع تجنّب تحديد جنس المخاطب وعدده، وهو ما ينعكس على طبيعة العلاقة الاجتماعية في الخطاب. وهذا النوع من التحليل يربط بين النحو والمجتمع بشكل مباشر.

ولم يغفل عبد السلام المسدي عن مقارنة استراتيجيات التعبير عن اللباقة بين اللغات، فهي في الخطاب العربي (الاعتماد على التعبيرات الاصطلاحية والدينية) والخطاب الغربي (الاعتماد على الصيغ غير المباشرة) ، إذ يقول: "تختلف استراتيجيات التعبير عن اللباقة في الخطاب العربي عنها في الخطابات الغربيّة بشكل كبير. فالخطاب العربي، خاصة في سياقاته الرسمية، يعتمد بشكل مكثف على التعبيرات الاصطلاحية والتراكيب الدينية مثل 'بالتوفيق'، 'إن شاء الله'، 'حفظك الله'، و'لو سمحت'، التي تعمل كـ'مثبطات تأثيرية' تخفف من حدّة الطلب أو الأمر." ويكمل قوله " بينما يميل الخطاب الغربي (مثل الأمريكي) إلى تحقيق اللباقة عبر الصيغ ال indirectness (غير المباشرة)، كاستخدام صياغات السؤال 'Could you...؟' بدلاً من الأمر 'Do this...'. هذا الاختلاف يكشف عن اختلاف ثقافي في آليات حفظ ماء الوجه وإدارة العلاقات الاجتماعية." (المسدي،1986، ص. 205).

ينتقل النّص من النحو إلى (البراغماتية الثقافيّة). ويوضّح أنّ اللباقة ليست مفهوماً كونيّاً، بل هي مجموعة من الاستراتيجيات التي تختلف باختلاف الثقافات. فالخطاب العربيّ يستعمل (النصوص الجاهزة) (formulas)، بينما الخطاب الغربيّ يستخدم (الصيغ التركيبية). وهذا يوضّح أنّ التحليل التداوليّ لا يمكن فصله عن السياق الثقافيّ.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت (الوظائف النحويّة غير المباشرة في بنية الجملة العربية)، يمكننا الجزم بأنّ النظرة التقليديّة التي كانت تصنف هذه العناصر على أنّها "فضلات" أو "توابع" ثانويّة قد استنفدت أغراضها التحليليّة. ولقد أثبتت التحليلات اللغويّة الحديثة، من منظور بنيويّ وتداوليّ، أنّ هذه الوظائف ليست عناصر زائدة يمكن الاستغناء عنها، بل هي عناصر فاعلة وضرورية في بنية المعنى وفي آلية التواصل.

لقد كشفت الدراسة أنّ كلّ وظيفة من هذه الوظائف (الحال، التمييز، المفاعيل، الاستثناء) تقوم بدور تكميلي لا غنى عنه، فهي لا تكتمل مع الجملة، بل تكتمل بها الجملة. فالحال يضفي على الحدث بُعداً تصويريّاً وحسّيّاً، والتمييز يزيل اللبس ويحدد الدلالة بدقة متناهية، والمفعول لأجله يكشف عن النيّة والباعث، ويبرر الفعل منطقياً، والمفعول معه يخلق حالة من المشاركة الوجدانية والتضامن في الحدث. إنّها بذلك تنتقل من كونها مجرّد أدوات نحويّة إلى كونها أدوات بلاغيّة وتداولية، يوظفها المتكلم بوعي لتحقيق أقصى درجات التأثير والإقناع لدى المتلقي.

إن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تفتح آفاقاً جديدة أمام البحث اللغويّ العربي، وتدعو إلى إعادة النظر في مناهج تدريس النحو، بحيث لا تقتصر على الحكم الإعرابيّ، بل تمتدّ إلى شرح الوظيفة الدلاليّة والتداوليّة لهذه العناصر، مما يربط الطالب باللغة كلغة حيّة

وفعّالة. كما أنّ هذا التحليل يبرز الطبيعة الديناميكية والعبقرية للنظام اللغويّ العربيّ، الذي لا يكتفي بالتعبير عن الفكرة، بل يوفّر أدوات دقيقة لنحتها وتوجيهها وتأثيرها في وجدان المتلقي.

وأخيراً، يمكن القول إن الجملة العربيّة، بهذه العناصر التكميلية، ليست بنية نحويّة مغلقة، بل هي كائن حي ديناميكي، يتشكّل معناه النهائي من خلال التفاعل الدقيق بين نواتها الأساسيّة وهذه الوظائف غير المباشرة، مما يجعل منها نظاماً لغويّاً فريداً في قدرته على التعبير الدقيق والمؤثر في آن واحد.

قائمة المصادر والمراجع

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، (1983م) الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار هجر للطباعة، القاهرة.

ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، (1989م) اللمع في العربية، فائز فارس، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن عقيل، بهاء الدين أبو عبد الله عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الهاشمي (ت 769 هـ)، (1376 هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث العربي.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف ابن هشام، (1995م)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة: السابعة.

ابن هشام، محمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)،(1995م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت.

ابن يعيش، يعيش بن علي، (د.ت) شرح المفصل، دار الممنوع للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى (مصورة عن طبعة دار الفكر)

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت 900 هـ)،(1955 م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

بشار جمعة ع. (2024). أثر القرينة الصّوتية في النحو العربي – شرح الرّضي على الكافية –أنموذجا. مجلة واسط للعلوم الانسانية، 20(1).

https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol20.Iss56.517

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت 471 هـ)،(1987م) أسرار البلاغة في علم البيان، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت.

الجرجانيّ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471 هـ)، (1982م) المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر مرجان، دار الرشيد للنشر، الموصل (العراق).

الجرجانيّ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471 هـ)، (1987م) دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط4.

حسّان، تمام، (1993م) البيان في روائع القرآن، الدار البيضاء (المغرب)، ط1.

حسّان، تمام، (1994) اللغة العربية: معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة: الرابعة

حسّان، تمام،(1986م) مناهج البحث في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

حسّان، د.تمام، (2000م) الأصول: دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب، عالم الكتب، القاهرة.

الراجحي، عبده الراجحي،(1982م) النحو العربي: دراسة وصفيّة تحليلية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

الزعبلاوي، صلاح الدين الزعبلاوي،(1996م) البنية الصرفية والنحوية للغة العربية، دار الفكر المعاصر، دمشق / بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه،(1988 م) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة.

عيساوي، د.عبد السلام،(2004م) قضايا المعنى في البنية النحوية، دار الفكر، عمّان / الأردن، ط1.

الفهري، د. عبد القادر الفاسي الفهري، (1993م)، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلاليّة ، دار توبقال للنشر، المغرب.

المتوكل، أحمد،(1998م)، البنية والإقناع في الخطاب العربي، دار البيضاء، المغرب،.

المتوكّل، أحمد،(1991م)، اللسانيات النصية: مبادئ وتطبيقات، الدار البيضاء ، المغرب، ط1 .

المتوكل، أحمد،(1994 م) في تحليل الخطاب: المبادئ والإجراءات، الدار البيضاء (المغرب).

المتوكل، أحمد،(1990م) في تحليل الخطاب: من الجملة إلى النص، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب،.

المتوكل، أحمد،(1994 م) من النحو إلى الدلالة: أصول اللسانيات العربية، الدار البيضاء، المغرب.

المتوكل، د.أحمد، (1995)، قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة، دار الأمان، الرباط

المتوكل، أحمد،(د.ت) اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، دار الأمان، الرباط، المغرب.

المتوكل، أحمد (1985) الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب.

المسدي، د.عبد السلام،(د.ت) الاسلوبيّة والإسلوب، الدار العربيّة للكتاب، ط3.

مونان، جورج، (1989 م) قضايا الترجمة والتحليل اللغوي، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، مراجعة وتقديم: أحمد المتوكل، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء (المغرب).

Martinet, A. (1962). A Functional View of Language. Oxford: Clarendon Press

Sources and References:

-Ibn Jinni, A. F. U. (1983). Al-Khasa’is. Edited by M. A. Al-Najjar. Cairo: Dar Hajar for Printing.

-Ibn Jinni, A. F. U. (1989). Al-Lumaʿ fi al-ʿArabiyyah. Edited by F. Faris. Beirut: Dar Al-Kutub Al-ʿIlmiyyah.
-Ibn Aqil, B. A. A. A. ibn A. ibn Aqil al-Hashimi. (1376 AH). Sharh Ibn Aqil ʿala Alfiyyat Ibn Malik. Edited by M. M. A. Al-Hamid. Dar Al-Turath Al-Arabi.
-Ibn Hisham, A. Y. (1995). Mughni al-Labib ʿan Kutub al-Aʿarib (7th ed.). Edited by M. Al-Mubarak. Damascus: Dar Al-Fikr.
-Ibn Hisham al-Ansari, M. A. (1995). Awdah al-Masalik ila Alfiyyat Ibn Malik. Edited by M. M. A. Al-Hamid. Beirut: Dar Al-Kutub Al-ʿIlmiyyah.
-Ibn Yaʿish, Y. A. (n.d.). Sharh al-Mufassal (1st ed.). Dar Al-Mamnuʿ for Publishing and Distribution.
-Al-Ashmuni, A. M. A. (1998). Sharh Al-Ashmuni ʿala Alfiyyat Ibn Malik. Edited by M. M. A. Al-Hamid. Beirut: Dar Al-Kutub Al-ʿIlmiyyah.
-Bashar Jum'ah A. (2024). The Impact of the Phonological Context in Arabic Grammar: Al-Radi's Commentary on Al-Kafiya as a Model. Wasit Journal of Human Sciences, 20(1) https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol20.Iss56.517
-Al-Jurjani, A. A. A. (1987). Asrar al-Balaghah fi ʿIlm al-Bayan. Edited by M. A. Khafaji. Beirut: Dar Al-Kutub Al-ʿIlmiyyah.
-Al-Jurjani, A. A. A. (1982). Al-Muqtasid fi Sharh al-Idah. Edited by K. B. Marjan. Mosul, Iraq: Dar Al-Rashid Publishing.
-Al-Jurjani, A. A. A. (1987). Dala'il al-Iʿjaz (4th ed.). Edited by M. M. Shakir. Jeddah: Dar Al-Madani.
-Hassan, T. (1993). Al-Bayan fi Rawa'iʿ al-Qur'an (1st ed.). Casablanca, Morocco.
-Hassan, T. (1986). Arabic Language: Its Meaning and Structure (4th ed.). Casablanca: Dar Al-Thaqafah.
-Hassan, T. (1986). Research Methodologies in Arabic Language Studies. Casablanca, Morocco: Dar Al-Thaqafah.
-Hassan, T. (2000). Al-Usul: An Epistemological Study of Arab Linguistic Thought. Cairo: Alam Al-Kutub.
-Al-Rajihi, A. (1982). Arabic Grammar: A Descriptive and Analytical Study. Beirut: Dar Al-Nahdah Al-Arabiyyah.
-Al-Zaʿbalawi, S. A. (1996). The Morphological and Syntactic Structure of Arabic. Damascus/Beirut: Dar Al-Fikr Al-Muʿasir.
-Sibawayh, A. U. (1988). Al-Kitab (3rd ed.). Edited by A. Al-Salam Harun. Cairo: Maktabat Al-Khanji.
-Issawi, A. S. (2004). Issues of Meaning in Syntactic Structure (1st ed.). Amman, Jordan: Dar Al-Fikr.
-Al-Fasi Al-Fihri, A. Q. (1993). Linguistics and the Arabic Language: An Introduction to General Linguistics. Dar Kunuz Al-Maʿrifah.
-Al-Mutawakkil, A. (1998). Structure and Persuasion in Arabic Discourse. Casablanca, Morocco.
-Al-Mutawakkil, A. (1991). Text Linguistics: Principles and Applications (1st ed.). Casablanca, Morocco.
-Al-Mutawakkil, A. (1994). Discourse Analysis: Principles and Procedures. Casablanca, Morocco.

-Al-Mutawakkil, A. (1990). Discourse Analysis: From Sentence to Text. Casablanca, Morocco: Dar Toubkal Publishing.
-Al-Mutawakkil, A. (1994). From Grammar to Semantics: Foundations of Arabic Linguistics. Casablanca, Morocco.
-Mounin, G. (1989). Issues of Translation and Linguistic Analysis. Translated by A. Benabdelali; reviewed and introduced by A. Al-Mutawakkil. Casablanca, Morocco: Dar Toubkal Publishing.